بسبب غلاء القمح

سيارات نقل الركاب تضاعف من سرعة اسعارها

• دائماً ما يكون المواطن ضحية للاستغلال والابتزاز خصوصاً عندما يجبر نتيجة خضوعه لظرف من الظروف من أجل الحصول على حاجياته.. أيا كانت هذه الحاجة وفي ظل صمت واضح من قبل الجهات الحكومية المعنية والمسئولة عن محاربة الاستغلال الذي يفرض على عامة الناس من أشخاص قدر الله أن تكون مصالح الناس بأيديهم وتسمح لهم بفرض أسعار ومبالغ فيها وبدون أية رقابة تذكر. هذه الممارسات المستفزة تخلق تذمراً واستياء عند المواطنين من الحكومة والجهات المعنية الصامتة.

في هذا التحقيق سنناقش قضية مؤلمة تظهر كل عام ومع كل مناسبة. عيدية والمتمثلة بزيادة أجور الراكب والمسافر من محافظة الى أخرى قبل وبعد العيد. تفاصيل ما جمعناه في هذا التحقيق كالتالي:

تحقيق / محمد قائد العزيزي

□ بدأت خلال الأيام الماضية زيادة أجور وسائل نقل الركاب خصوصاً لدى أصحاب «البيجو» وكذلك حافلات النقل الأجرة التي تنقل الركاب من شارع الى آخر في أمانة العاصمة أو تلك القادمة من المحافظات الى أمانة العاصمة والتي تقوم هذه الأيام برحلات متواصلة بنقل الركاب من الأمانة الى المحافظات مستغلين هذه الظروف والمناسبات وزيادة إقبال المواطنين على استخدام هذه الوسائل من المواصلات وتزاحمهم عليها اثناء السفر.

ثلاثة آلاف ريال

يقول أمين غالب -٣٥ عاماً موظف ومسافر من صنعاء الى تعز: كل عام المواطن يواجه هذه المشكلة قبل العيد بأكثر من ١٥ يوماً وبعده عند عودة المواطنين والموظفين الى أعمالهم في المحافظات التي يعملون فيها.. وقال الزيادة التي تفرض على الناس كل عام مزاجية وترتفع من يوم الى آخر وبحسب مزاج أصحاب المركبات ومسئولي النقابة وغياب دور الرقابة من الجهات المختصة ففي الأيام العادية يدفع المسافر من صنعاء الى تعز ألف ريال ومن منتصف رمضان ١٥٠٠ ريال، وبعدها تصل الى ثلاثة آلاف ريال.

أين دور الجهات؟

ويتساءل الأخ أحمد صالح نعمان «مسافر» أين دور الجهات الحكومية؟! ولماذا دائماً ما يستغل بعض ضعفاء النفوس ظروف المواطنين بفرض مبالغ غير قانونية، حيث لا توجد زيادة في أسعار البترول ولا في الضرائب وكأن السيارات تأكل خبزاً؟!! يضغط هؤلاء على الناس هل يريدونهم يخرجون على كل شيء بالمظاهرات واستغلال المعارضة لها.

ويضيف: الزيادة سببها إقبال وتزاحم المواطنين المسافرين على هذه السيارات ووسائل النقل الأخرى قاصدين قراهم ومحافظاتهم فقط.. ولذلك يفرض هؤلاء زيادة أجور النقل على الناس لأنهم جاءوا إليهم ويرغبون في السفر من أجل قضاء إجازة العيد مع أسرهم.

من يذهب ليلقي نظرة على «فرزة البيجو» بالأمانة بشارع تعز أو منطقة عصر يلاحظ مجموعة من السيارات «البيجو» وهي في حالة شبه متهالكة اذا لم نقول إنها غير صالحة لنقل الركاب مطلقاً هذا كان رأينا أما رأي مسئولي الفرزة في نقابة النقل الخاصة بالأجرة أنها لاتزال جيدة وتعمل ويتم لها الصيانة والفحص الدوري.

أما الياصات الأجرة فإن النقابة والمرور تسمحان لهم بنقل الركاب نتيجة الزحام الشديد على الفرزة من المواطنين المسافرين.. لذلك نضطر للسماح لهم بذلك في هذه الظروف فقط.

وأضاف مسئولو النقابة: صحيح هناك بعض الحوادث المرورية تحدث خلال أيام الأعياد نتيجة زيادة عدد المركبات في الطرق ورداءة الطرق وتهور بعض السائقين وسهر البعض الآخر أو نتيجة للاعطاب الفنية المفاجئة.

تعويض للسائق

أما عن زيادة أجور الراكب في الأيام القريبة من العيد فلماذا ترتفع الى ثلاثة أضعاف المبلغ الرسمي..؟ أجابوا علينا وبكل ثقة: تعلم أن السائق عندما يحمل ركاباً من صنعاء الى تعز أو الحديدة أو عدن ينزل وسيارته «مليان» وعند العودة يرجع وهو فارغ ولا يوجد معه أي راكب، لذلك نتغاضى عن زيادة بسيطة في الرسوم المتعارف عليها في الأيام العادية لأن السائق يخسر بترول واطارات وصيانة وهي تعتبر تعويضاً له.

المواطن السبب

وعند تكرار سؤالنا حول المبالغ الباهظة في الزيادة كان الجواب: لا توجد زيادة في الأجور مبالغ فيها، وإنما تحدث بعض الزيادة في الأيام القريبة من يوم العيد وذلك لاندفاع المسافرين ودفع أي زيادة تفرض عليه من قبل السائق لأن سائق المركبة أحياناً يستغني عن الفرزة نظراً للزحام الكبير عليها من قبل المسافرين.. وأكدوا أن المسافر يدفع أي مبلغ يطلب منه خاصة عندما ينتظر السيارة لفترة أو عندما يرى حوش الفرزة فارغاً من السيارات وفي هذه الحالة يدفع المواطن زيادة عن المبلغ المعروف، ونحن لا نستطيع السيطرة على الزيادة لأننا لا نعلم كم دفع للسائق ولا يشتكي المواطن الينا بسبب هذه الزيادة لنحاسب السائق وأحياناً يضطر المسافر الى أن يكذب علينا عند سؤالنا له خوفاً من عرقلة سفره أو تأخر السائق الى ذلك من الأسباب كما أنها تصعب علينا عملية الضبط والرقابة في أيام ما قبل العيد.

■ مدير النقل:

نحن بصدد وضع آلية للسيطرة على الزيادة العشوائية

الحوادث المرورية في أيام ما قبل العيد وبعد اجازة العيد أيضاً ترتفع للأسف الى عشرة أضعاف عن الأيام العادية الأخرى والتي وصفت أنها كبيرة ويذهب ضحية هذه الحوادث الكثير من الفئات العمرية من المواطنين.

وقد أكد تقرير لجنة مجلس النواب أن هناك زيادة في أعداد الحوادث المرورية والتي يروح ضحيتها الكثير من المواطنين حيث سجلت رسمياً خلال السنوات الخمس الماضية ٦٠ ألف حادث مروري نتج عنها وفاة ما يزيد عن ١٢ ألف شخص واصابة ما يزيد عن ٧٥ ألف آخرين..والعام الماضي وفي أيام العيد أكد تقرير الادارة العامة للمرور أن الحوادث التي وقعت خلال أيام العيد بلغت كثر من خمسة آلاف حادثة مرورية توفي واصيب فيها ما يزيد عن ٢٥٠٠ شخص.

الأخ فضل أحمد علي مدير عام النقل بالأمانة أكد أن هذه الزيادة عشوائية وتندرج ضمن الاستغلال لظروف المواطنين.. وأضاف: نحن في مكتب النقل لدينا علاقة جيدة مع نقابة النقل الأجرة ومن خلالها نعمل على التواصل والتنسيق لمواجهة مثل هذه الاشكاليات حيث بحثنا معهم عملية ضبط هذه الزيادة وايقاف تزايدها.وأشار مدير عام مكتب النقل بالأمانة الى أنه لدى النقابة وأصحاب سيارات النقل «البيجو» مبررات تجبرهم على رفع الأجور منها منافسة وسائل النقل الأجرة باصات النقل البري وزيادة مضاعفة معدلات رحالاتها في هذه المناسبات، وتدني نسبة عدد الركاب من المحافظات اثناء عودتهم «فارغين» والى الأمانة وايضاً ارتفاع الأسعار الأخرى.. بالاضافة الى دخول اصحاب الباصات من المحافظات وأمانة العاصمة في عملية المنافسة خلال هذه الأيام.

وقال هذه المشكلة تواجهنا مع أول أيام الدوام الرسمي بعد العيد وعودة المواظفين والعمال الى وظائفهم من المحافظات أو العكس.

آلية خاصة

وعن الحلول لهذه الاشكالية يقول الأخ فضل أحمد علي مدير النقل: نحن نسقنا مع النقابة وشكلنا فريق عمل مشترك ليقوم بالنزول الميداني باستمرار للرقابة وضبط المخالفين وبالتالي نحن بصدد إيجاد آلية خاصة لمثل هذه المناسبات ومن الأفضل أن نحدد مبلغ زيادة على التسعيرة الرسمية خلال هذه الأيام وتكون معروفة لدى كل الناس وبشكل رسمي وقانوني بدلاً من العشوائية والمزاجية التي تفرض الآن وان شاء الله سنبدأ العمل بها خلال الفترة القادمة لمواجهة هذه الزيادة.

حق الرد

المؤسسة الاقتصادية توفر القمح لجميع المديريات بالمحويت

□ تلقت الصحيفة رداً من المؤسسة الاقتصادية فرع المحويت بخصوص ما تم نشره في عددها «١٣٦٦» الصادر بتاريخ ٢٠٠٧/٩/١٧م، والمتعلق بعدم توفير المؤسسة لمادة القمح في مديرية «حفاش-ملحان» وعملاً بحق الرد تنشر الصحيفة كما ورد إليها:

« نود الاحاطة بأن المؤسسة قد غطت جميع المديريات ويعلم بهذا الأخ المحافظ والأمين العام وجميع أبناء المديريات ولدينا مستندات توضح ذلك وبالأسعار المحددة قانوناً.. وأن ما ذكره الأخ مدير مكتب الصناعة والتجارة م/المحويت راجع الى عدم معرفته بعدد الكمية الموجودة وما تم صرفه ولم نجد منه أي تعاون.. وللتوضح فقد قمنا بتوزيع ٩٠٠ كيس قمح في حفاش و٨٠٠ في ملحان كمرحلة أولى.. كما جرى في كل المديريات والمناطق وهذا دليل على أن المؤسسة باقية على اتفاقها بنشاط عال وجهد دائم ويشهد بهذا الواقع.. وسيتم ارسال كميات جديدة (المرحلة الثانية) وقد بدأنا بها في (الطويلة وشبام والرجم والمحويت) وتم نقل المواد بالسيارات التي تحمل ٣٠ كيساً نظراً لصعوبة الطريق الى (سوق الاحد، بني الوليد والمجادل) وكذلك بالقلاب ٢٠٠ كيس الى جمعة ساريح وغيرها من المناطق الوعرة وسوف نقوم بترحيل كميات للعزل البعيدة بالتنسيق مع المجالس المحلية مثل (عزلة الحواصلة والغربي الأسفل والقبلتين وغيرها).. وهذا للعلم».

مغتربان يناشدان الرئيس بإنصافهما من هيئة أراضي الدولة

□ ناشد المواطنان محمد صالح الأشول ومطهر عبدالجليل البرطي من مكان اغترابهما في الولايات المتحدة الأمريكية فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية بانصافهما مما تتعرض له ارضيتهما وشريكهما الثالث مختار عبدالجليل البرطي من اعتداء من قبل المسئولين بالهيئة العامة للمساحة وأراضي وعقارات الدولة والتخطيط الحضري.

وقالت مناشدتهما التي حصلت «الميثاق» على نسخة منها مع وثائق الشراء المصادق عليها من الجهات المختصة: إن أرضيتهم الواقعة شرق أمانة العاصمة في منطقة ظهر حمير، جنوب السفارة القطرية والمقدر مساحتها بـ٢٢٥ لبنة كانوا قد اشتروها بـ«٦١,٥٠٠,٠٠٠» ريال من المواطنين أوائل عام ٢٠٠٢م، بموجب وثائق وعقود البيع مصادق عليها من قبل الجهات المختصة في القضاء والسجل العقاري.

وأضافت المناشدة أنه بعد مضي سنتين من عملية البيع ووضع اليد على الأرضية وتسويرها واقامت فيها بعض المنشآت «منزلاً للسكن» تفاجأنا بقيام مصلحة الأراضي سابقاً -هيئة المساحة -حالياً- بتسليم الأرض دون وجه حق لوزارة الخارجية والتي بدورها باعتها للسفارة التركية متجاهلة بذلك كل تلك الاجراءات القانونية والاسقاطات التي تمت من قبل ادارة السجل العقاري بالمصلحة

وأكدت مناشدة الشاكين أن تصرفات المسئولين بهيئة المساحة وأراضي الدولة، لم تتوقف عند ذلك فحسب وإنما أودعوهم السجن وقاموا بالاعتداء على أرضيتهم وتهديم سورها والمنزل الذي كانوا قد انشئوه -الشاكين- على جزء من مساحة الأرضية.

مشيرين الى أن المختصين بهيئة المساحة مارسوا عليهم التعسف مستغلين سلطاتهم ونفوذهم الذي أوجدته طبيعة مواقعهم التي يتبوأونها في أهم مؤسسة حكومية ترتبط مباشرة بمستقبل الاستثمار في اليمن خاصة وأن التوجه العام لسياسات الدولة يسعى الى أن تكون هذه الهيئة النافذة الوحيدة في اليمن للتعامل مع الاستثمار بهدف جذب الاستثمارات الى اليمن.. لكن ما يخشاه أن تتحول الى نافذة طاردة للاستثمار.

وقالت الشكوى أن المسئولين في هيئة المساحة ضربوا بكل القوانين والتوجيهات عرض الحائط بما في ذلك توجيهات فخامة رئيس الجمهورية، التي تحمل رقم «١٨٩٥» بتاريخ ٢٠٠٦/٥/٦م، والموجهة الى نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية والى وزير العدل والقاضية بانصافهم مما تتعرض له أرضيتهم والتي قامت نيابة شرق الأمانة بناءً عليها بجمع الاستدلالات بشأن الشكوى، وجاء في ردها المرفق ضمن الشكوى، إنه بناءً على أقوال مختار البرطي أن الحائز الثابت منذ خمس سنوات، وكذلك وفق وثائق الملكية الموجودة معه، والمصادق عليها، ونظراً لعدم وجود أية وثيقة تحكي ملكية المصلحة سوى مذكرات متبادلة بينها وبين وزارة الخارجة، مؤكدة أن هذه الأرض محل الدعوى قد تم تمليكها من قبل المصلحة تعويضات لأهالي منطقة السواد.

وأضافت النيابة أن جذور المشكلة تتخلص بأن المصلحة تريد أن تكون هذه الأرض مقراً للسفارة التركية بناءً على طلب وزارة الخارجية، وأنها -النيابة- تقول: وبعد تفحص الأوراق بتمعن نامر بالآتي:

١- لا وجه لاقامة الدعوى الجزائية نهائياً المرفوعة من هيئة المساحة وأراضي الدولة في واقعة الاعتداء على ملك أراضي وعقارات الدولة محل الدعوى لعدم قيام الجريمة.

٢- اخلاء سبيل المذكورين بالضمان.

٣- توجيه من له دعوى أو حق أو طلب باللجوء الى المحاكم العامة.

وتحكي الوثائق المرفقة بالشكوى أن الأخ مختار عبدالجليل احمد البرطي قد اشترى له ولأخوانه في تاريخ ٢٠٠٢/٢/٢م، من عين مالهم من البائعين اليهم حزام احمد اسماعيل الربع والأخ عبدالله علي البشاري اللذين باعا ملكيتها بموجب أصل البصيرة المبرزة في مساحة ٧٥ لبنة عشاري في منطقة ظهر حمير.

والوثيقة الثانية تقول: إنهم اشتروا في تاريخ ٢٠٠٢/٥/٣م، بجوار الأرضية الأولى ومن نفس البائعين قطعة اخرى مساحتها ١٥٠ لبنة.

وتمت مصادقة السجل العقاري على البيع الأول في تاريخ ٢٠٠٢/٢/١٢م، والبيع الثاني بتاريخ ٢٠٠٦/١/١م.

ولايزال البرطي والأشول يتساءلان لماذا ترفض هيئة المساحة وأراضي الدولة والتخطيط الحضري إن كان لهما حق اللجوء الى القضاء، لكنهما لايزالان يأملان بانصافهما مما يتعرضان له من اعتداءات وتعسفات، وتمكينهما من الحفاظ على حقهما والاستثمار في وطنهما لهما كونهما قدما اليه من امريكا لأجله وبحسب دعوة فخامة الرئيس لعودة الاستثمار المهاجر الى الاستثمار في الوطن..!!

□ الصحيفة تحتفظ بوثائق هذه القضية.